الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الدولار نحو أكبر هبوط أسبوعي في 10 أشهر

لندن ـ رويترز: ظل الدولار منخفضا بعد الخسائر التي مني بها أمس ليتجه صوب أكبر هبوط أسبوعي في 10 أشهر متأثرا بمخاطر إغلاق الحكومة الأميركية وانخفاض العائد على السندات.
ومقابل سلة عملات منافسة، لم يسجل الدولار تغيرا يذكر على نطاق واسع عند 96,247، لكنه يتجه للهبوط 1,2٪ هذا الأسبوع ليسجل أكبر خسارة أسبوعية منذ منتصف فبراير.
وتلقى الدولار القليل من الدعم من أسواق السندات، حيث جرت تسوية السندات الأميركية التي أجلها 10 سنوات عند 2,80٪، وهو مستوى دون الأعلى في 7 سنوات، والذي تجاوز 3,2٪ في نوفمبر.

الأسعار سجلت خسائر بأكثر من 10٪ خلال الأسبوع الماضي

رغم خفض الإنتاج.. النفط يهبط لأدنى مستوياته في عام

برميل برنت بـ 53,5 دولاراً في أدنى مستوياته منذ سبتمبر 2017

نوفاك: روسيا ملتزمة بخفض إنتاجها 228 ألف برميل يومياً

عواصم ـ وكالات: هبطت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها منذ الربع الثالث من 2017، واتجهت إلى تسجيل خسائر بأكثر من 10٪ في أسبوع، حيث أبقت تخمة المعروض عالميا المستثمرين في حالة عزوف قبيل عطلة طويلة.
وخلال التداولات، انخفض خام القياس العالمي مزيج برنت 77 سنتا دون 53,58 دولارا للبرميل، مسجلا أدنى مستوى منذ سبتمبر 2017، قبل أن يرتفع ليجري تداوله عند نحو 53,75 دولارا للبرميل، بانخفاض نسبته 10,8٪ هذا الأسبوع، وهبط الخام الأميركي الخفيف 20 سنتا إلى 45,68 دولارا للبرميل، متجها إلى التراجع 10,8٪ هذا الأسبوع.
وقاد الهبوط استمرار تخمة المعروض، حيث برزت الولايات المتحدة كأكبر منتج للخام بفضل ما تحقق من نجاح في قطاع النفط الصخري، حيث تضخ الولايات المتحدة حاليا 11,6 مليون برميل يوميا من الخام، وهو ما يجعلها في مركز الصدارة بين المنتجين قبل روسيا والسعودية.
لكن كبار المنتجين في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) اتفقوا على خفض الإنتاج سعيا لرفع الأسعار، وفي مسعى لإظهار الالتزام بخفض المعروض، تخطط «أوبيك» لنشر جدول يفصل حصص خفض إنتاج أعضائها وحلفائها، وفقا لما ذكره الأمين العام للمنظمة محمد باركيندو.
وقال باركيندو إنه بغية تحقيق هدف خفض الإنتاج 1,2 مليون برميل يوميا، فإن الخفض الفعلي للدول الأعضاء سيبلغ 3,02٪، ويتجاوز ذلك النسبة التي نوقشت في بادئ الأمر عند 2,5٪ مع سعي «أوبيك» لاستيعاب الدول المعفاة من الخفض: إيران وليبيا وڤنزويلا.

روسيا.. ملتزمة

وفي سياق آخر، نقلت وكالة الإعلام الروسية أمس، عن وزير الطاقة ألكسندر نوفاك قوله إن بلاده ملتزمة بخطط لخفض إنتاجها النفطي بمقدار 228 ألف برميل يوميا، بما يتماشى مع اتفاق دولي.
ونقلت وكالة إنترفاكس عن نوفاك أيضا قوله إن منتجي النفط الروس أكدوا جاهزيتهم لخفض إمدادات الخام.

تطور الانتاج الاميركي

ومن جانبه، قال رئيس وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول، إن أسعار النفط دخلت فترة لا يمكن لبلدان الشرق الأوسط وروسيا تحديدها وحدها، حيث أوضح إن إجمالي إنتاج أميركا من النفط سيعادل بحلول 2025 إجمالي إنتاج النفط لروسيا والسعودية تقريبا، وهذا سيكون نموا كبيرا يغير بشكل كامل توازن أسواق النفط.
وأشار إلى أن أسعار النفط تشهد انخفاضا كبيرا، وأنهم لا يتوقعون ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة القريبة المقبلة، موضحا أن الموضوع الأساسي الذي سيؤثر بشكل كبير على أسواق النفط العالمية هو النمو السريع في إنتاج النفط الصخري الأميركي.
واستذكر قرار منظمة «أوبيك» والبلدان غير المنضوية في المنظمة الذي عقد في 7 ديسمبر الجاري في ڤيينا، تخفيض متوسط الإنتاج اليومي بـ 1,2 مليون برميل، مشيرا إلى أن تطورات حدثت في سوق النفط جرت على عكس القرار المذكور.
وأوضح أن العديد من البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تعتمد اقتصاداتها على إيرادات النفط، وهذه طريقة خطيرة في إدارة الاقتصاد لتلك البلدان، وبخصوص أسواق الطاقة، أشار بيرول إلى أن بلدان الاتحاد الأوروبي تؤمن في الوقت الراهن القسم الأكبر من احتياجاتها من الغاز الطبيعي من روسيا، إلا أن هناك رغبة أوروبية متزايدة لشراء الغاز الأميركي، والقطري.

النفط الكويتي يواصل الهبوط لليوم الرابع على التوالي

واصل سعر برميل النفط الكويتي تراجعه لليوم الرابع على التوالي، لينخفض بذلك الى أدنى مستوياته في نحو عام، حيث تراجع 95 سنتا ليبلغ 53,95 دولارا للبرميل، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

خلال أكتوبر الماضي.. والتسهيلات الشخصية تشكل 42,5٪ منها مسجلة 15,6 مليار دينار

«بيتك»: 3٪ نمو سنوي للائتمان إلى 36,6 مليار دينار

10 مليارات دولار حصة قطاعي العقار والإنشاء

12٪ تراجع سنوي بائتمان المؤسسات المالية غير البنوك

تراجع الائتمان لقطاع التجارة إلى 3,3 مليارات دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» ان الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي ارتفع في أكتوبر الماضي مسجلا 2,9٪ على أساس سنوي وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، (ويحتل نموه في أكتوبر المركز الخامس لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من عام 2014 إلى 2018، فيما ارتفعت أرصدة الائتمان بأعلى نسبة في شهر أكتوبر من عام 2015 أي بنحو 6,6٪ تلاه النمو في نفس الشهر من عام 2014 بنحو 5,6٪)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 36,6 مليار دينار في أكتوبر العام الحالي مقابل 35,6 مليار دينار في أكتوبر من العام الماضي. وارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 0,2٪ على أساس شهري مقارنة مع شهر سبتمبر. وسجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع بين أرصدة الائتمان في القطاعات الاقتصادية من حيث القيمة بنحو 633 مليون دينار بنسبة 4,2٪ مقارنة مع أكتوبر العام السابق مسجلة 15,6 مليار دينار (تمثل 42,5٪ من إجمالي الائتمان في أكتوبر)، يليها قطاع النفط الخام والغاز بنمو 438,2 مليون دينار نسبته 33,8٪ الى 1,7 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاعات أخرى بنحو 108 مليون دينار ونسبة زيادة 4,2٪ الى نحو 2,7 مليار دينار (تمثل 7,3٪ من إجمالي الائتمان).
يليه قطاع الصناعة بنمو بلغ 54,2 مليون دينار نسبته 2,8٪، وصولا إلى 2 مليار دينار (تمثل 5,5٪ من إجمالي الائتمان). وارتفع أيضا كل من قطاعي العقار والإنشاء وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغت قيمته 29,1 مليون دينار و2,6 مليون دينار، ونسبته 0,3٪ و18٪، على التوالي.
وقد تراجعت على أساس سنوي التسهيلات الموجهة لبعض القطاعات الاقتصادية، أعلاها تراجعا قطاع المؤسسات المالية غير البنوك من حيث القيمة بنحو 167,5 مليون دينار وبنسبة تراجع 12,6٪، وتراجع الائتمان الممنوح الى قطاع التجارة بنحو 72,9 مليون دينار وبنسبة 2,1٪ وصولا إلى 3,3 مليار دينار، مقارنة مع 3,4 مليار دينار في نفس الشهر من العام السابق، فيما تراجع الائتمان الموجه لقطاع الخدمات العامة بنسبة 1٪.

التسهيلات الشخصية

تشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في أكتوبر من العام الحالي 42,5٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41,9٪ في أكتوبر العام الماضي، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا 27,3٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في أكتوبر، مقابل 28٪ في نفس الشهر من العام الماضي، وتراجعت حصة القطاعات الثلاثة من إجمالي الائتمان بنحو طفيف إلى 69,8٪ بنهاية أكتوبر مقابل 69,9٪ في أكتوبر 2017.
النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74,9٪ في أكتوبر مقارنة مع 72,6٪ في أكتوبر 2017.
النوع الثاني يتمثل من حيث الحجم في التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 16,1٪ أي أقل من حصتها التي شكلت 17,7٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أكتوبر 2017.
النوع الثالث هو التمويل الاستهلاكي ويشكل 6,6٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أكتوبر منخفضا عن نسبته 7,4٪ في أكتوبر 2017، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة.
النوع الرابع القروض الشخصية الأخرى وقد شهدت ارتفاعا طفيفا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي 2,5٪ مقارنة مع 2,2٪ في أكتوبر 2017. سجلت التسهيلات الائتمانية المقسطة 11,6 مليار دينار مرتفعة بنسبة 7,5٪ عن حجمها في أكتوبر 2017. أما على أساس شهري فقد ارتفعت 0,9٪ مقارنة مع سبتمبر 2018.
أما التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد تراجعت إلى 2,5 مليار دينار بنسبة 5,6٪ على أساس سنوي في أكتوبر، فيما تراجعت بنسبة شهرية 5,9٪ عند المقارنة مع 2,7 مليار دينار في سبتمبر 2018.

القروض الاستهلاكية

القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، وبلغت مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض 1,023 مليار دينار في أكتوبر منخفضة 7,6٪ عن 1,1 مليار دينار في أكتوبر 2017، بينما ارتفعت بنحو طفيف على أساس شهري بنحو 0,2٪ مقارنة مع 1,021 مليار دينار في سبتمبر 2018.
ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 0,3٪ على أساس سنوي مقتربة من 10 مليارات دينار في أكتوبر، بينما ارتفعت بنحو 0,4٪ على أساس شهري. وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في أكتوبر 3,3 مليارات دينار، مسجلة تراجعا شهريا نسبته 0,9٪، وعلى مستوى الأداء السنوي فقد تراجعت بنحو 2,1٪ في أكتوبر مقارنة مع نفس الشهر من العام السابق.

برئاسة هشام المجمد و9 أعضاء

«التجارة» تُشكل لجنة لتنظيم قواعد وإجراءات اختبار مزاولة مهنة مراقبي الحسابات

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

أصدر وزير التجارة والصناعة قرارا وزاريا بشأن تنظيم قواعد واجراءات اختبار مزاولة مهنة مراقبي الحسابات.
وجاء في القرار الذي حمل رقم 769 لسنة 2018 ومن المتوقع نشره في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) غدا، اعادة تشكيل لجنة لوضع قواعد واجراءات اختبار مزاولة مهنة مراقبة الحسابات يتم اختيارهم وفقا لمؤهلاتهم العلمية بالتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
واشترط القرار الا يكون الاعضاء من المزاولين للمهنة على ان تكون اللجنة برئاسة د.هشام المجمد وعضوية كل من: مدير ادارة الشركات المساهمة (نائبا للرئيس)، ومشاري الفريح ود.أيمن إلياس حداد ود.فيصل صبار العنزي وعلي محمد هويدي وصباح مبارك الجلاوي وسليمان البسام وصقر الحيص وعبدالعزيز علي الضبيبي مقرر اللجنة، وألا يكون له صوت معدود في المداولات.
وجاء في القرار ان اللجنة تختص بما يلي:
● وضع الشروط والضوابط المنظمة للاختبار بما لا يتعارض مع قانون رقم 5 لسنة 1981.
● تلقي طلبات المتقدمين لاختبار مزاولة مهنة مراقبة الحسابات.
● تحديد مواعيد ومكان الاختبارات للمتقدمين والاعلان عنها بعد مراجعة شهادات الخبرة.
● اختيار من يوكل اليه مهمة اختبار المتحنين.
● تنظيم الاختبارات وتحديد المواد محل الاختبار وتوزيع الدرجات ومراجعة الاختبارات في اطار حاجة سوق العمل.
● نظر الاعتراضات على نتائج الاختبارات والفصل فيها مقابل رسم مقداره 25 دينارا غير قابل للرد، وفي حال التظلم من النتيجة النهائية بعد الفصل في الاعتراض يحال التظلم الى لجنة القيد للفصل فيه ويكون قرارها نهائيا.
كما ان المادة الثالثة حددت نظام عمل اللجنة على النحو التالي:
ـ تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها او من يفوضه في حالة غيابه او قيام مانع لديه.
ـ يكون اجتماع اللجنة صحيحا بحضور اغلبية اعضائها على ان يكون من بين حضور اللجنة رئيس اللجنة او من يفوضه.
ـ تصدر قرارات اللجنة بأغلبية اصوات اعضائها وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.
ـ يجوز للجنة ان تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى حضورهم للاشتراك في مناقشة موضوع معين دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها.
ـ تباشر اللجنة اعمالها وتصنف بالفئة الاولى ويصرف لاعضاء اللجنة والمستعان بهم مكافأة مالية طبقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2016 بشأن بدل حضور جلسات اللجان في الجهات الحكومية وتعديلاته.

روسيا إلى نادي «الخمس الكبرى» اقتصادياً

كاتدرائية القديس باسيل

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في لقائه السنوي مع الصحافة أن روسيا ستعمل على الانضمام قريبا الى القوى الخمس الكبرى في العالم، مؤكدا ان روسيا تملك تماما الإمكانيات للانضمام الى الدول الخمس الكبرى في اقتصادات العالم. وقال ان التضخم لا يزال قائما لكن بمستويات مقبولة، ورأى انه سيزيد قليلا عن توقعات المركزي الروسي بنسبة 4٪ وسيصل حتى معدل 4,1 ـ 4,2٪.
وعرض بوتين مجموعة مؤشرات حققت نموا خلال الفترة الماضية من العام، وقال إن الفائض التجاري آخذ في الازدياد وبينما كان في عام 2017 عند حدود 115 مليار دولار، يتوقع ان يصل نهاية العام الى 190 مليار دولار، فضلا عن ذلك نمت احتياطيات الذهب بنسبة 7٪ من 423 مليار دولار حتى نحو 464 مليار دولار اميركي. ولم تفته الإشارة الى فائض في الميزانية لأول مرة منذ عام 2011، بنسبة 2,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، الذي نما ايضا وفق بوتين بنسبة 1,7٪ خلال عشرة اشهر من هذا العام، وأكد كذلك نمو الانتاج الصناعي بنسبة 2,9٪ ويتوقع ان يصل حتى 3٪ بنهاية العام.
وبالنسبة للاستثمارات في رأس المال الأساسي، قال إنها بلغت 4,1٪، لافتا الى نمو حجم نقل الحمولات وتجارة التجزئة بقدر 2,6٪ فضلا عن نمو الطلب الاستهلاكي.
وفي القضايا الاقتصادية التي تلامس مباشرة هواجس المواطن، وتثير اهتمام الرأي العام، قال بوتين ان الفترة الماضية شهدت نموا على الدخل الحقيقي للمواطنين، لكن بنسبة محدودة لم تتجاوز 0,5٪، بينما زادت قيمة المعاشات الشهرية بنسبة 7,4٪، وعبر عن ارتياحه لتراجع مستوى البطالة، موضحا انها تراجعت الى مستويات قياسية، من 5,2٪ وقد تتراجع ما دون 4,8٪ هذا العام.
«الاقتصاد الروسي تكيف مع العقوبات»، هذا ما اكده بوتين، ورغم اقراره بتأثيرها السلبي، فقد قلل من اهمية ذلك التأثير على الاقتصاد الروسي، وعبر عن قناعته بأنها ألحقت القدر الأكبر من الضرر بالدول نفسها التي فرضت تلك العقوبات. وقال ان معطيات البرلمان الأوروبي تشير الى ان خسائر الاقتصاد الأوروبي بسبب تلك العقوبات بلغت نحو 500 مليار يورو، لأنهم خسروا السوق الروسية، في المقابل أنفقنا خلال العام الماضي 600 مليار روبل في مجال التعويض عن الصادرات، وهو برنامج أقرته الحكومة الروسية لتصنيع وإنتاج المنتجات الغربية التي توقف تصديرها الى روسيا، بسبب حظر فرضته روسيا ردا على العقوبات، وعاد وأشار الى ان للعقوبات سلبياتها وإيجابياتها. وشدد على ان روسيا تأمل في ان يتطور الاقتصاد العالمي، دون صدمات وتصرفات غير قانونية، وأي قيود خارجية.